المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

ورقة تقدير موقف

بمناسبة يوم المرأة العالمي 8 آذار

ما زلنا فقط في مربع الخطاب التضامني والمناصر للمرأة دون تقدم على الأرض

المرصد العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

عمان، 7 آذار 2019

للعام التاسع على التوالي يقوم المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بإصدار "ورقة تقدير موقف" بمناسبة يوم المرأة العالمي، وننتهز فرصة احتفاء العالم بيوم المرأة العالمي في الثامن من آذار من كل عام لالقاء الضوء على واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن وسوق العمل، إلى جانب الوقوف على التغييرات في أوضاع المرأة على أرض الواقع سواء على مستوى السياسات أو الممارسات، وهي أيضا تشكل فرصة لمراجعة أوضاع المرأة ومستويات تقدمها في المجتمع. وفيما يأتي عرض مقتضب لأبرز ملامح التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة (2008-2018):

1. حدث تقدم طفيف جدا في معدلات المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان من الإناث 15 سنة فأكثر) في الأردن خلال السنوات الأخيرة، حيث سجل في نهاية عام 2018 ما نسبته 15.2 بالمائة في حين كان في عام 2008 عند مستوى 14.2 بالمائة، بينما تراجع عند الذكور وبلغ 55.9 بالمائة في عام 2018، بينما كان 64.0 بالمائة في عام 2008.
2. الى جانب ذلك بلغت نسبة النساء المشتركات في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 27.9 بالمائة في نهاية عام 2017 من مجمل المشتركين في المؤسسة، الأمر الذي يعود في جانب منه الى الاشتراك الاختياري لربات البيوت، هذا وما زالت معدلات البطالة عند النساء في الأردن مرتفعة جدا اذ بلغت في الربع الرابع من عام 2018 ما نسبته 25.7 بالمائة، مقارنة مع الذكور، اذ بلغت عندهم 16.9 بالمائة خلال الربع الرابع من عام 2018.

3. ان ضعف دور المرأة في الحياة الاقتصادية الأردنية يعد أحد المشكلات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يشكل ضغوطا اضافية على الاقتصاد الأردني ويحرم الاقتصاد الوطني من قدرات وطاقات اقتصادية كامنة وغير مستغلة، خاصة اذا ما علمنا أن نسبة انتظام الاناث في التعليم في الأردن أعلى من الذكور وفي مختلف المراحل التعليمية، وان غالبية المتفوقات في مختلف مراحل التعليم في الأردن أيضا من الاناث، وهو كذلك يزيد من معدلات الإعالة في المجتمع الأردني، اذ بلغت "المشاركة الاقتصادية الخام" لمجمل الأردنيين خلال الربع الرابع من عام 2018 (24.4 بالمائة)، اذ يعيل كل مواطن يعمل أربعة مواطنين آخرين تقريبا بمن فيه نفسه، وهذه النسبة تعد من النسب المرتفعة في العالم، الأمر الذي يزيد من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأسري.

4. تشير المعطيات أعلاه إلى أن الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في سبيل زيادة ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية الاردنية لا تزال محدودة، اذ أن الجهود والبرامج التي بذلت خلال الفترة الماضية، لم تكن إلا جهودا ساهمت في تطوير خطاب تضامني مناصر للمرأة وقضاياها المختلفة، ولم تساهم في زيادة مشاركتها الاقتصادية بشكل ملموس وفعال، ولم تدفع باتجاه زيادة مساهمتها في قطاعات التنمية بمختلف ابعادها. ويمكن القول أيضا أن الجهود التي بذلت خلال العقود الماضية اخطأت عناوينها، حيث لم تستهدف تذليل المعوقات الحقيقية التي حالت وتحول دون زيادة مشاركتها الاقتصادية بشكل عام، وفي سوق العمل بشكل خاص.

5. ما زالت فجوة الأجور تتسع لصالح الذكور، إذ يفيد الكتاب السنوي لدائرة الاحصاءات العامة لعام 2017 أن الفارق بين متوسط الأجور الشهرية للعاملين الذكور يبلغ 504 دينارا ومتوسط أجور النساء العاملات يبلغ 458 دينارا بفارق 46 دينارا لصالح الذكور، ويؤكد ذلك تقرير المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2017 حيث يبين أن متوسط اجور العاملين الذكور المشتركين لديها يبلغ 531 دينارا بينما يصل عند الاناث 461 دينارا بفارق 70 دينارا لصالح الذكور. وهذا يعود في جانب كبير منه الى قصر عمر المسار الوظيفي للاناث مقارنة مع الذكور، وبالتالي تفقد غالبية النساء العديد من فرص الترقيات المرتبطة بعملية زيادة الدخل. كذلك، يلعب عدم تمكن قطاعات واسعة من النساء من الالتحاق بدورات تدريبية في سياق التطور المهني لهن، بسبب الانطباعات السائدة لدى العديد من الادارات العليا في القطاعين العام والخاص من أن غالبية النساء سيتركن أعمالهن في وقت مبكر، الى جانب منظومة القيم الاجتماعية السائدة الى عدم الارتقاء في السلم الوظيفي، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستويات أجورهن.

6. ان عدم حدوث تقدم ملموس في دور المرأة اقتصادياً في الأردن، يعود بشكل أساسي الى ظروف العمل الطاردة (غير الصديقة) التي يعاني منها سوق العمل الأردني ويعاني منها كل من الرجال والنساء، وخاصة مستويات الأجور المنخفضة، الا أن النساء يتعرضن لانتهاكات في حقوقهن الأساسية أكثر من الرجال، يضاف الى ذلك، ضعف شبكة النقل العام، التي تؤدي الى استهلاك أوقات طويلة من أوقات العاملين أثناء ذهابهم وعودتهم من أماكن عملهم، ساهم في الضغط أكثر على النساء لعدم الانخراط في سوق العمل. يضاف الى ذلك امتناع أعداد كبيرة من الشركات عن تأسيس حضانات لأطفال العاملات لديهم وفق المادة (72) من قانون العمل.

7. يساهم ضعف قدرات الاقتصاد الأردني المنظم على التوسع وتوليد فرص عمل كافية لائقة، في وضع عقبات اضافية أمام النساء في سوق العمل، مما ادى الى توسع الاقتصاد غير المنظم خلال السنوات الماضية بشكل كبير لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد الى سوق العمل، وهذا القطاع لا يوفر الحدود الدنيا من شروط العمل اللائق للغالبية الكبيرة من العاملين فيه، وبالتالي تعزف النساء عن الالتحاق به. وهذا يفسر رغبة النساء بالعمل في القطاع العام والقطاع الخاص الكبير والمتوسط المنظم، كونه يوفر حدودا مقبولة من شروط العمل اللائق. ورغم ذلك هنالك عشرات آلاف النساء يعملن بشكل غير نظامي (شروط عمل غير نظامية)، وخاصة في القطاع الزراعي والمدارس الخاصة وصالونات التجميل والسكرتيرات لدى مكاتب المهنيين من اطباء ومهندسين ومحامين وشركات متوسطة وصغيرة، حيث يحرمن من أبسط حقوقهن العمالية والانسانية وخاصة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، حيث تشير العديد من الدراسات التي قامت بها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن معدلات التهرب التأميني في بعض هذه القطاعات تزيد عن 90 بالمائة.

8. تشير العديد من التقارير التي أصدرها المرصد العمالي الأردني أن غالبية النساء العاملات في القطاع الخاص الصغير والاقتصاد غير المنظم يتعرضن للعديد من الانتهاكات والتجاوزات المخالفة لنصوص قانون العمل الأردني، ومعايير العمل الدولية المتعارف عليها، فأعداد كبيرة منهن يعملن لساعات تتجاوز 8 ساعات يوميا، ومحرومات من الاشتراك في الضمان الاجتماعي، ويعملن أثناء العطل الرسمية، كذلك هنالك أعداد كبيرة منهن يحصلن على اجور تقل كثيرا عن الحد الأدنى للأجور ولا يتمتعن بالاستقرار الوظيفي وبعضهن يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف، وبالتالي فإن ضعف شروط العمل اللائق هو العامل الأساسي في ضعف التحاقهن بسوق العمل.

9. تواجه النساء من ذوات الإعاقة تحديات مضاعفة في مجال التشغيل، مقارنة مع الرجال، تتمثل بوجود صعوبات كبيرة لا تمكنهن من الحصول على فرص عمل ملائمة، وتضيق عليهن إمكانية الحصول على فرص عمل بشكل عام، وإحساسهن أن التعامل معهن ينطلق من منظور "إحساني"، وليس احتراما لإنسانيتهن وقدراتهن، إضافة إلى تعرض بعضهن الى أنواع مختلفة من "التحرش" يدفعهن ويدفع زميلاتهن لعدم المغامرة بالانخراط في سوق العمل، وخاصة في القطاع الخاص، إلى جانب عدم رغبة العديد من أسرهن للخروج من المنزل لغايات العمل.

توصي هذه الورقة بضرورة تحسين قدرات الاقتصاد الأردني النظامي بهدف خلق فرص عمل كافية ولائقة لجميع الداخلين الجدد له، وتحسين شروط العمل في الأردن بشكل عام وخاصة للنساء، لتصبح أكثر جاذبية لهن، بالإضافة إلى عمل مراجعة لمختلف الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل سواء تلك الصادرة عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو عن مؤسسات المجتمع المدني، ليس بهدف قوننة حقوق المرأة وحمايتها فحسب، بل لضمان تنفيذ هذه الحقوق. وهذا يتطلب العمل باتجاهين، يتمثل الأول في تحسين أداء الحكومة وخاصة وزارة العمل لإنفاذ الحقوق المنصوص عليها في التشريعات الأردنية، والثاني يتمثل في تسهيل قيام قوى اجتماعية موازية لقوى أصحاب العمل، ويتمثل ذلك في فتح الباب أمام تشكيل نقابات عمالية حقيقية وفعالة لكافة فئات العاملين بأجر، تتمتع بالاستقلالية والديمقراطية لتتمكن من أداء عملها بفاعلية في الضغط لتحسين شروط العمل.